عـزيـز بـــلال

كان من المفروض نشر هذا النص في ذكرى وفاة الفقيد عزيز بلال، ولا نعتقد أننا مطالبون بالتبرير أو الاعتذار، ما يهم هو نشر النص، فالذكرى بالنسبة لنا مستمرة.

وكنا أيضا نريد لهذا النص تقديما يكتبه أحد الاقتصاديين المغاربة، يعين عناصره الشكاليته ثم يحاورها، لأن أجمل تحية يمكن تقديمها لكل كاتب، وخاصة من نوعية عزيز بلال هي الدخول في حوار مع نتاجه، بغاية الكشف عن قيمته التاريخية، وفاعليته التي لها حضورها في المعرفة الاقتصادية للعالم الثالث، وهي تعيد قراءة مظاهر وأسباب التقدم والتخلف. ولم نفلح في تحقيق هذه البغية أيضا لصعوبات لا فائدة في ذكرها.

اذاً، نحن ننشر هذا النص، من غير تعليق أو تحليل، نكتفي به وحده، لاعتقادنا أن عدم توفرنا على تقديم لاختصاصي في الحقل الاقتصادي لا يمنع من نشره.

ونعلن مرة أخرى عن ضرورة جمع أعمال الفقيد عزيز بلال، ونشرها كاملة بالعربية، ولا نشك في أن هذا مطلب كل المثقفين التقدميين المغاربة.

«الثقافة الجديدة»

الأزمة التركيبية للاقتصاد المغربي ومقتضيات تطور اقتصادي سريع

يظهر اليوم أكثر فأكثر حتى لخصوم الإشتراكية بأن التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة لا يمكن ان يقع وينجح عن طريق الرأسمالية.

إن قضية التطور الاقتصادي في هذه البلدان التى تتركب من اغلبية الانسانية صارت من أهم قضايا عصرنا.

إن الأشكال الاجتماعية لمستقبل المجتمع البشري كانت وستكون مشروطة في معظمها بالحلول التي ستعطي لهذا المشكل. ومع قضية السلام العالمي فان قضية التخلف توجد وسط التطورات الديالكتيكية لعصرنا الراهن.

والآن، ومع مرور الزمن، وعلى اساس تجارب التطور الذي يجري في بعض الأقطار المستقلة سياسيا، أصبح بالامكان تكوين فكرة أدق عن المقتضيات المختلفة التي يثيرها انطلاق الاقتصادات المتخلفة.

وأخذ الناس — وبالأخص منهم الذين كانوا يرفضون ذلك — يتحققون بأن التطور الاقتصادي ليس مجرد تطبيق بعض «التركيبات التقنية»، بل على عكس ذلك، اذ ينبغي ان يكون التطور عملية منظمة اجتماعيا، ومُسيَّرة تسييرا واعيا، قصد الوصول الى تحويلات اجتماعية واقتصادية متلاقية، تسمح بتعبئة عامة للقوى المنتجة وبتحقيق (على هذا الاساس) «القفزة» النوعية نحو إنماء سريع ومحكم.

وليس هناك شيء يثبت أحسن صحة هذه الأطروحة الماركسية العامة لوحدة الديالكتيك للواقع الاجتماعي في مختلف مركباته الاجتماعية والاقتصادية والتأسيسية والايديولوجية والسياسية ، من الوضعية الراهنة التي توجد عليها البلدان المتخلفة والمقتضيات التي يضعها تطور تلك البلدان. وتبدو التناقضات الاقتصادية للتخلف، غالب الاحيان، في تفاقم التناقضات الاجتماعية، وتسوي في نهاية الأمر بتجابه ونضال القوى الاجتماعية والسياسية المتواجهة، اي قوى التقدم وقوى الرجعية، وتكتسي هذه النزاعات الاجتماعية، التي كثيرا ما تكون مؤلمة ولكن مثمرة، مظهرا وطنيا وامميا في آن واحد، وتشكل محركا من المحركات الهامة لتطور البشرية في هذا النصف الثاني من القرن العشرين.

وحدة وتنوع وضعية التخلف

إلا أنه ينبغي تجنب بعض التعميم في التقدير، تعميم ينتج عن نظرة إجمالية للوضعية العامة للبلدان المتخلفة في الوقت الحاضر. ذلك أنه بالرغم من عدة ملامح أساسية مشتركة توجد أيضا عدة فوارق تختلف من بلد لآخر.

وإحدى الملامح الهامة المميزة لوحدة ظواهر التخلف، هي عواقب التوسع الاستعماري للدول الرأسمالية، خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين نحو أقطار آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. ان هذا التوسع الامبريالي انتج في حقبة طويلة أو قصيرة من الزمان، تنمية، كان توجيهها وفساد تركيبها يحملان في نفس الوقت حدود تلك التنمية.

وباستثناء حالات القطيعة الجذرية والشاملة مع النظام الرأسمالي (مثل الصين الشعبية وشمال الفيتنام وكوبا)، لم يؤد بلوغ البلدان المستعمرة (بالفتح) الى الاستقلال السياسي، الى نهاية التبعية الاقتصادية. إن معظم الاقطار المتحررة أخيرا لازالت تسبح في النظام الرأسمالي، وإن التركة الاقتصادية الموروثة عن المدة الاستعمارية او شبه الاستعمارية لازالت تثقل في كثير من الأحوال على تطور تلك الأقطار. فاقتصاد هذه البلدان، وعلى درجات مختلفة، لازال يشكل تمديداً، يظهر قليلا او كثيرا، للاقتصادات الرأسمالية المتطورة. ومرارا لم تشرع تلك البلدان حتى في بداية عملية التطور المستقل بالرغم من حصولها على الاستقلال السياسي منذ اعوام كثيرة، وينتج عن هذا تبلور للهياكل الاقتصادية الموروثة عن الاستعمار، وبقاء الهياكل «التقليدية» لما قبل الرأسمالية خربة من الداخل مع التسرب الرأسمالي.

ومن بين الفوارق التي يجب ملاحظتها بين تلك البلدان، نجد الفرق المتعلق بتركيبها الاجتماعي ذا دلالة بالغة. ان لبعض البلدان، وهي الاغلبية، تركيبا اجتماعيا متميزا نسبيا (مثل امريكا اللاتينية وافريقا الشمالية والهند وجنوب شرقي آسيا وبعض اقطار افريقيا السوداء) بينما لم يبلغ التمييز نفس المستوى في اقطار اخرى مثل مالي وغينيا الخ.... ينبغي اذن اعتبار الوزن النسبي لمختلف الجماعات الاجتماعية ولا سيما وزن البرجوازية الوطنية

والطبقة العاملة والبرجوازية الصغرى. ان البرجوازية الوطنية التي تمارس أو تطمح الى ممارسة الدور الاقتصادي والسياسي القيادي في عدة بلدان تحررت مؤخرا، يمكن ان تكون قوية نسبيا كما في الهند، أو ضعيفة نسبيا من الناحية الاقتصادية كما في المغرب، أو لا وجود لها كما في بعض بلدان افريقيا السوداء. فطبيعة الأسس الاقتصادية ومصادر التضخم الرأسمالي للبرجوازية الوطنية (وجود او عدم وجود برجوازية صناعية ولو في بدايتها، أهمية العلاقات التي لازالت قائمة مع الاقطاعية ، تعاون مالي او تجاري قليلا او كثيرا مع الرأسمال الأجنبي الخ...) تؤثر بوجه خاص على سلوك الطبقات الحاكمة الاقتصادي والسياسي، ومن هنا يؤثر على السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

ومن وجهة نظر سياسة التطور الاقتصادي، المدشنة غداة التحرر من النير السياسي للأمبريالية، فان الفوارق عديدة أيضا في طابع التحولات الاجتماعية الجذرية بقليل أو كثير المثارة بالاخص لتسوية المشكلة الزراعية، (والمقارنة بليغة في هذا الباب بين الجزائر والهند مثلا)، وفي الموقف ازاء الرأسمال الأجنبي : (نضال أو تعاون أو بالاثنين معا، وفي هذه الحالة يمكن للنضال او للتعاون أن يصبح المظهر المتوقف في هذه الفترة او تلك طبقا لميزان القوى الداخلية والخارجية، ولأهمية التناقضات القائمة بين الامبرياليين التي بالامكان استغلالها الخ...) في الجهود المبذولة من أجل التطور، والاشكال التأسيسية التي تكتسيها تلك الجهود : (قسط الدخل الوطني الموظف في الفروع المنتجة، الأهمية النسبية والدور الفعلي لقطاع الدولة في التصنيع درجة استقلاله بالنسبة للاحتكارات الاجنبية، وجود او عدم وجود مساهمة نشيطة وواقعية للسكان في التشييد الاقتصادي والاجتماعي الخ...)

أما فيما يخص نسبة التنمية المحصل عليها بعد نهاية التبعية السياسية واعادة تنظيم أو محاولة توجيه التطور الاقتصادي، فان اللوحة أيضا ليست مماثلة. فباستثناء البلدان المتخلفة ذات الانظمة الشعبية (مثل الصين الشعبية حيث نسبة الانماء الاقتصادي كانت مرتفعة بالاخص حتى عام 60 ــ 1959)، فان معظم الاقطار المتخلفة تنقسم تقريبا الى قسمين : البلدان ذات «النمو البطيء (مثل الهند وبعض دول أمريكا اللاتينية)، والبلدان التي يوجد اقتصادها في وضعية شبه ركود او على الأصح في وضعية تأخر في الانتاج بالنسبة لكل فرد من السكان اعتبارا للنمو الديمغرافي السنوي مثل المغرب بالاخص).

من الواضح أن رصيد النمو الاقتصادي في الاقطار المتخلفة التي لم تنفصل عن النظام الرأسمالي، في هياكلها الاقتصادية، يظهر سلبيا بصفة عامة، والاخفاق واضح بقليل او كثير، وخطير بقلة او كثرة طبقا لكل بلد، الا انه واقع لم يَعُدْ ينكره احد، حتى أنصار النظام الرأسمالي.

فمن أجل هذا على الاخص، علاوة على اشعاع النظام الاشتراكي العالمي، اتخذت الطريق غير الرأسمالية تدخل اكثر فأكثر في جدول أعمال البلدان المستقلة مؤخرا، وستفرض شعوب هذه البلدان طريق التطور غير الرأسمالي على إثر عملية ثورية معقدة. ويعني هذا انه ينبغي انتظار تنوع كبير جدا في الأشكال التي سيكتسيها الانتقال إلى هذه الطريق.

لكن، ومن وراء هذا التنوع، هل هناك فحوى مشترك وعام يحدد طريق التطور غير الرأسمالي ؟ واذا كان الجواب بالتأكيد، فكيف يمكن تحديد ذلك الفحوى في تركيبه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتأسيسي الخ...؟

وفي نطاق هذا المقال سنحاول، عبر تحليل تجربة، وهي تجربة المغرب، ان نساهم بقدر ما في توضيح هذه القضايا.

بقاء الهياكل شبه الاستعمارية وشبه الاقطاعية والبيروقراطية بعد الاستقلال السياسي

صار المغرب مستقلا سياسيا منذ ثمانية أعوام.

ونجح الكفاح ضد الاستعمار بالاخص بفضل مساهمة الجماهير الشعبية من عمال وفلاحين وبرجوازيين حضريين صغار، لكن تحت قيادة البرجوازية الوطنية، وأيد هذا النضال وفي مرحلة ما جزء من الاقطاعية.

وغداة الاستقلال بقيت عدة رواسب من النظام الاستعماري قائمة.

في الميدان الاقتصادي على الأخص بقي الاستقلال يتطلب تحقيقا كاملا لكي تضمن للبلاد شروط تطورها وارضاء مطالب الجماهير الشعبية في الكرامة والازدهار، وكانت هذه المهمة اساسية ومستعجلة لا سيما وان نظام الحماية قد جعل من الاقتصاد المغربي اقتصادا تابعا ومندمجا تماما في الاقتصاد الفرنسي والأوروبي الغربي، يزوده بالمواد الخام وبالمنتوجات الزراعية، ويستورد منه المنتوجات الصناعية.

وكانت كل الفروع الاساسية من الاقتصاد المغربي تحت مراقبة الجماعات الاحتكارية الاجنبية كالطاقة الكهربائية والابناك، والقروض، ومعهد اصدار النقود، والجزء الأكبر من النقل والصناعة والتجارة الخارجية، ونصف الانتاج المعدني. (اما النصف الآخر الذي يتكون من الفوسفاط فكان في ملك الدولة منذ الحماية). وهكذا فانه كان يترتب حين الحصول على السيادة السياسية، الشروع في تصفية الاستعمار الاقتصادي وتشييد أقتصاد مستقل.

كما كان التطور الاقتصادي السريع المستقل يتطلب تحويلا جذريا في الهياكل الزراعية، لان بقايا لاقطاعية في البوادي قد ابقاها ووطدها النظام الاستعماري لتخدم مصالحه. وبفضل الاضطهاد السياسي والاقتصادي الذي سلطه المعمّرون الاجانب والاقطاعيون على الجماهير الفلاحية المغربية، استطاعوا ان يستحوذوا على الملايين من الهكتارات. وعلى اثر التسرب الرأسمالي في البادية، شاهد معظم الفلاحين انفسهم مجرورين الى ازمة حقيقية من تحطيم توازنهم الاجتماعي والاقتصادي السابق، دون ان يرجو البلوغ الى هياكل افضل في الاطار الاستعماري، فبقوا عرضة للتعاسة والركود التقني والاجتماعي.

أسّست اداة دولة النظام الاستعماري طبقا للمقتضيات الامبريالية : الاستغلال الاقتصادي والاضطهاد السياسي للامة. فكان لها طابع معادي للامة وغير ديمقراطي وبيروقارطي. فكان تحويلها ضروريا ايضا غداة الاستقلال. وذلك قبل كل شيء باشراك الجماهير الشعبية اشراكا فعالا وحقيقيا في التشييد الاقتصادي، وفي تسيير شؤون البلاد على النطاق الوطني والمحلي، وفي اطار مؤسسات ديمقراطية.

واليوم، أي في عام 1964، وبعد ثمانية اعوام مرت على الاستقلال، وحيث ان الهياكل شبه الاستعمارية وشبه الاقطاعية والبيروقراطية الموروثة عن النظام الاستعماري لم تتحول من الأساس، فان نمو الاقتصاد المغربي بقي محصورا عمليا، واخذت الازمة الاقتصادية والاجتماعية تتفاقم اكثر فأكثر.

التقهقر العميق للوضعية الاقتصادية والاجتماعية في 1963 ــ 1964

ان تطور الاقتصاد المغربي يمتاز خلال 53 ــ 1951 و 63ــ1961 بواقع جوهري ألا وهو الانخفاض المستمر في الانتاج بالنسبة لكل فرد من السكان على اساس رقم 100 سنة 1951، هبط بالنسبة

لكل فرد الى رقم 90 عام 1961، وهو العام الثاني للتصميم الخماسي 1964 ــ 1960.

وفي الفرع الفلاحي يلاحظ استمرار التضاد بين ركود منتوجات الحبوب التي تعيش منها أغلبية الفلاحين المغاربة، وبين التوسع المستمر لزراعة الخضر والحوامض (ان قسط المعمرين الأجانب في انتاج الخمور والحوامض هو الراجح بكثير).

أما فيما يخص تصنيع البلاد فهو محصور بالجملة، اذ لم تغير بعض الوحدات الصناعية التي أسست منذ الاستقلال هذه الميولات العامة.

ويميل الطابع شبه الاستعماري للصناعة الموروثة عن الحماية الى التفاقم، منذ 1953 تقدم الانتاج المنجمي باسرع من صناعات التحويل (من 1953 الى 1960 كان تقدم الانتاج المنجمي يقدر ب 50 في المائة بينما لم يبلغ تقدم صناعة التحويل سوى 16).

وهذا التقدم يرجع بكثير الى المؤسسات الموجودة التي تستعمل طاقتها الانتاجية أكثر من الماضي والتي إما جددت قليلا أو لم تجدد البتة تجهيزها، عوض ان يرجع إلى مؤسسات جديدة، والتوظيفات الراهنة غير كافية سواء فيما يتعلق بالمؤسسات الموجودة أو فيما يتعلق بالجديدة منها. ونظرة اجمالية الى هذه التوظيفات توضح بأنها لا تغطي حتى استهلاك الاجهزة والادوات. (في عام 1961 كانت التوظيفات الضخمة من جهاز وأدوات ترتفع الى 40 مليارا من الفرنكات، وإلى نفس القدر عام 1962، بينما استهلاك الأدوات الموجودة كان يقدر بخمسين مليارا).

إن معدل النمو المتوسط للانتاج الصناعي منخفض بكثير عما كان يترقبه التصميم الخماسي، أي ثلث المعدل السنوي المترقب : 10 في المائة.

بينما تنمو اليد العاملة غير الزراعية بعدة عشرات الآلاف كل سنة، يفي عدد الوظائف الجديدة المخلوقة سنويا في الصناعة ضعيفا جدا أو لا أثر له. والتشغيل الاجمالي في الصناعة (بما فيها المناجم والبناء) في انخفاض منذ عام 1952 بما يقدر ب 20 في المائة على اثر انخفاض العمال بالاخص في البناء والمناجم وتوجد كثير من المعامل قادرة على رفع انتاجها بكيفية محسوسة دون أن تلتجئ الى رفع عدد عمالها.

إن لوحة الحالة الاقتصادية في المغرب تبين في الجملة إذن بأن هناك ركودا في القوى المنتجة عوض التقدم، وإذا تحقق شيء من التقدم في الانتاج في الأعوام الأخيرة فذلك لا يعني سوى الفرع الاستعماري من الاقتصاد : الزراعة التصديرية، والمناجم، وخط قليل صناعات التحويل (ويسيطر على كل هذه الفروع المعمرون والاحتكارات الاجنبية).

والعنصر البليغ لهذه الوضعية هي الأزمة في التوظيفات. وهذه الازمة تتفاقم خصوصا وان عدد سكان المغرب (13 مليون نسمة تقريبا عام 1964) ينمو سنويا بنسبة 3 في المائة، فهناك كل سنة 400.000 من المواليد يطلبون القوت والمسكن واللباس والمعالجة، وهناك 150.000 يضافون الى يد عاملة قليلة التشغيل وغير مشتغلة، وهناك 70.000 من الاطفال يطلبون التعليم، وهناك 40.000 من المنازل يجب بناؤها لمجابهة نمو سكان المدن وحدها.

وابقاء المستوى المتوسط بالنسبة لكل فرد والمنخفض جدا في حد ذاته (المتوسط النظري في الولايات المتحدة من 100 الى 120 دولارا كل سنة) يتطلب توظيفا ــ بما فيه الاستهلاك ــ قدره 150 مليارا من الفرنكات كل عام لمواجهة النمو الديموغرافي ولتجديد الاجهزة البالية فقط. لكن حتى هذا القدر من التوظيفات سيكون غير كاف لمنع ارتفاع البطالة وقلة التشغيل.

ومع ذلك فان التوظيفات راكدة منذ عدة سنين في مستوى منخفض جدا، عن الحجم الأدنى، أي عن 150 مليارا من الفرنكات. على أساس رقم 100 عام 1952، عرفت التوظيفات الاجمالية هبوطا عميقا من 1953 الى 60ـ1959، ومنذ ذلك الحين أخذت تركد في رقم 60 لأعوام 1961 و 1962.

ترقب التصميم الخماسي لسنتي 1962 و 1963 توظيفات إجمالية قدرها 153 و 184 مليارا من الفرنكات. لكن التوظيفات الحقيقية لم تكن الا 107 مليارا عام 1962، والا 120 مليارا عام 1963، أما في سنة 1964؛ وحتى ولو قدرنا المحافظة على مستوى 1963 واعتبرنا ارتفاع الأسعار الذي أخذ يكتسي صبغة تضخمية، فيجب مضاعفة التوظيفات الموظفة سنة 1963 للبلوغ إلى القدر الذي حدده التصميم الخماسي لهذا العام.

وتنعكس هذه الأزمة العميقة للتوظيفات في تفاقم متكاثر لشروط حياة أغلبية السكان. في المدن وحدها يقدر عدد العاطلين ب 350.000، أي أكثر من 20 في المائة من مجموع السكان الحضريين النشيطين، وفي البوادي فان معدل قلة التشغيل، حسب التقديرت الرسمية، يفوق 50 في المائة من استمرار هجرة الفلاحين إلى المدن. إن مستوى معيشة اغلبية السكان في انخفاض مستمر، لأن مفعول رفع الاسعار يضاف الى ركود القوى المنتجة.

من استفاد من الاستقلال ؟

لم يستفد من الاستقلال سوى فئات اجتماعية تشكل الأقلية ولقد أدى الاستقلال إلى «تجديد» ما للاقطاعية التي أصبحت عناصرها تتجه أكثر فأكثر إلى بعض اشكال النشاط الرأسمالي، ولاسيما في الزراعة والتجارة وفي أخذ بعض الأسهم في الأعمال التي يراقبها الرأسمال الاجنبي، وأصبحت هذه العناصر، مع البرجوازية التجارية والعقارية، ومع البرجوازية البيروقراطية، تشكل أكثر فأكثر اوليغارشية تسير أداة الدولة وتوسع روابطها مع الرأسمال الاجنبي. وهذا الاخير، أصبح يشتغل، بالاخص بعد الاستقلال، بتصدير أقصى ما يمكن من الأرباح، دون أن يرغب في القيام بتوظيفات جديدة في البلاد، ومرارا لا يقوم حتى بتجديد جهاز مصانعه.

واستفادت البورجوازية التقليدية المتوسطة بدورها،وبقسط وافر، من حصول المغرب على استقلاله السياسي. ولقد اغتنت ووسعت قاعدتها الاقتصادية، لاسيما في الصناعة الخفيفة. مثل النسيج والتغذية، وفي التجارة الداخلية والخارجية، بصفة جزئية، وفي الاشغال العمومية والنقل البري والزراعة (بالأخص بشراء بعض أراضي المعمرين)، وفي الملكية العقارية الحضرية (ببناء او شراء عمارات كان يملكها الاوربيون).

ولقد استفادت البرجوازية الصغرى هي كذلك من الاستقلال، لا سيما بالدخول الى الوظائف العمومية والى مناصب أخرى، وبالحصول على تحسين وضعيتها في القطاع العمومي الاقتصادي وفي القطاع الخاص. إلا أن هناك عناصر كثيرة من هذه البرجوازية الصغيرة ــ مثل صغار التجار وصغار الموظفين ــ تعيش في ظروف صعبة جدا في المدة الاخيرة من جراء ارتفاع الضرائب وتجميد الأجور منذ سنة 1956، بالرغم من ارتفاع الأسعار.

وهكذا، فقد أدى الاستقلال إذن إلى نقل قسط من الدخل الوطني (هام نسبيا لكن من الصعب تقديره بتدقيق نظرا للحالة الراهنة التي توجد عليها الاحصائيات) لفائدة الاقطاعية والبرجوازية الكبرى، وايضا لفائدة البرجوازية المتوسطة والصغرى على إثر «مغربة» جزء كبير من الادارة.

خلال السنوات الأولى من الاستقلال، استطاعت الطبقة العاملة أن تفرض بعض الزيادة في الأجور، وفوائد اجتماعية مختلفة. لكن تلك الزيادة لم تكن في مستوى الأرباح، ومن جهة أخرى، أدى ارتفاع أسعار المعيشة السريع، لاسيما منذ سنة 1961، إلى تفهقر لا جدال فيه لمستوى عيش العمال الصناعيين، (تفهقر قدرته النقابات بثلاثين في المائة).

أما الصناع التقليديون، وشبه البروليتاريين في المدن من عاطلين مثل الباعة المتجولين وغيرهم، والجماهير الفلاحية الفقيرة (أكثر من مليون عائلة فلاحية من مليوني عائلة يعيشون من الزراعة)، فإن مصيرهم قد ازداد تفاقما على اثر النمو الديمغرافي الذي جرى منذ الاستقلال بالاخص.

وبالرغم من بعض التقدم الذي تحقق في باب التعليم الابتدائي فهناك ما يقرب من نصف الأطفال المغاربة ما بين 6 و 14 سنة لا يجدون مقعدا في المدرسة، وبقي معدل الأمية بين الكهول من أرفع أرقام العالم، اذ يقدر ب 89 في المائة.

وكما سنرى ذلك فيما بعد، فإن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي يجتازها المغرب تتضاعف عام 1964 بأزمة مالية حادة على الصعيد الداخلي والخارجي معا، أزمة تقيم الدليل على تفاقم التناقضات الاقتصادية تفاقما عميقا.

وهذا الرصيد المخرب والمؤلم بالنسبة للشعب المغربي يصور فشل السياسة الاقتصادية المطبقة منذ الاستقلال وبالاخص منذ سنة 1960، وهذا يثير قلق الجماهير الشعبية التي اخذت تبحث عن مخرج جديد من هذه الأزمة المستمرة والمتفاقمة للاقتصاد المغربي. ان تصلب الأوليغارشية الحاكمة أمام تفاقم التناقضات الاجتماعية (تصلبا أخذ عام 1963 شكل اضطهاد عنيف للقوى التقدمية) لا يمكن أن يؤدي إلا إلى تعميق عملية النضال الاجتماعي والسياسي.

مرحلتان في تطور السياسة الاقتصادية للمغرب المستقل

لم تزعزع السياسة الاقتصادية التي سلكتها حكومات المغرب المتوالية منذ الاستقلال، جذور سيطرة الرأسمال الاجنبي على الفروع الاساسية من الاقتصاد، ولا بقايا الاقطاعية التي لازالت قوية في الزراعة، وأكثر من ذلك انه في بداية سنة 1960 وقعت تنازلات كبرى لصالح الرأسمال الاجنبي، بينما تخلى المسؤولون عمليا عن تطبيق التصميم الخماسي لاعوام 64—1963، بالرغم من المصادقة عليه من طرف الحكومة.

فكانت اذن هناك مرحلتان في تطور السياسة الاقتصادية لدولة المغرب منذ الاستقلال، امتازت المرحلة الأولى — 60—1956 — باتخاذ بعض التدابير الجزئية، الرامية الى مساعدة التصنيع او تطوير الانتاج الزراعي، ومد البلاد بعملة وطنية، وتوقيف تصدير الرساميل، وامتازت المرحلة الثانية — ابتداء من سنة 1960 — بالتخلي عن كل محاولة تستهدف إحداث شروط تطور وطني، وبخضوع تام على الصعيد الاقتصادي الى مطالب الرأسمال الاجنبي والى الجماعات التي تسانده في الداخل (بالاخص الأوليغارشية الجديدة المنحدرة من الاقطاعية ومن البرجوازية البيروقراطية ومن برجوازية الاعمال الكبرى)، وبتفاقم مستمر للأزمة الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

المرحلة الأولى من عام 1956 الى عام 1960
ومحاولة التصنيع التي أجهضت

اثناء هذه المرحلة تحققت بعض المحاولات للتخفيف من تبعية البلاد الاقتصادية والمالية، لكن بالرغم من وجهها الايجابي لم تكن التدابير المتخذة سوى جزئية وغير فاصلة ومرارا متناقضة، إنها لم تكن تستهدف تصفية سيطرة الرأسمال الاجنبي على أهم فروع الاقتصاد، بل جره الى ان «يلعب اللعب» وان يساهم في تصنيع البلاد، ان الدور الحاسم في هذا التصنيع قد أسند إذن إلى الرأسمال الاجنبي، مؤيدا بمساهمة الدولة، مساهمة صيغت كتشجيع وكضمانة لتوظيف الرساميل الأجنبية، لكن حينما فكرت الدولة في تأسيس بعض المؤسسات الهامة في الفروع الأساسية كالتعدين والكيمياء وذلك في إطار التصميم الخماسي، أصبح الاستنجاد بالتوظيفات الأجنبية، كعنصر أساسي للتطور، يلعب دور العرقلة لكل تأميم، ومن ناحية اخرى لم يُتخذ أي تدبير محسوس قصد تسوية المشكل الزراعي.

1) إن التدبير الاقتصادي الهام الأول لحكومة المغرب المستقل حدث في عام 1957، وهو إقامة تعريفة جمركية جديدة، لأن البلاد كانت من ذي قبل خاضعة لنظام ما يسمى بالباب المفتوح الذي أقره عَقْدُ الجزيرة الخضراء سنة 1905، وهذا النظام كان لا يفرض على البضائع الداخلة للمغرب سوى حق جمركي ضئيل، ولا يميز بين الأقطار المستوردة.

2) في يوليوز 1959 وضعت الدولة المغربية يدها على معهد اصدار النقود الذي كان بين يدي مصرف أجنبي، وأقامت مراقبة على نقل الرساميل الصادرة، لمنطقة الفرنك، وضرورة هذه التدابير كانت ملحة منذ السنة الأولى من الاستقلال، لأن الاقتصاد المغربي كان أيام الحماية مندمجا في النظام النقدي والتجاري والمالي لتلك المنطقة، وتأسيس هذه المجموعة الشديدة التمركز قد سَمَحَ «للوطن الأم» بالاستيلاء على إصدار النقود، وعلى القرض، وعلى العلاقات النقدية الداخلية، وعلى الأنظمة والمبادلات الخارجية للبلدان المنخرطة في منطقة الفرنك.

ووجود عملة تابعة للفرنك الفرنسي يصدرها معهد إصدار أجنبي يسيطر عليها بنك باريس وهولندا، وكذلك حرية تصدير قسط هام من انتاج ثروات وعمل الشعب المغربي، تصديرا لا حد له من طرف الرأسمال الاجنبي، عبرًا بعد الاستقلال عن رغبة في المحافظة التامة على علاقات الاستغلال الاستعماري وعلى التبعية الاقتصادية التي أقامتها الحماية (بين 1955 و 1959 نقلت 300 مليار من الفرنك القديم ــ أي ما يعادل 600 مليون من الدولار ــ إلى الخارج دون مقابل).

لقد أقامت الحكومة مراقبة على نقل النقود إلى أقطار منطقة الفرنك، كما جعلت من الاجباري رجوع قيمة الصادرات، لكنها في نفس الوقت تنازلت أمام الضغط لفائدة تخفيض العملة المغربية، ضغط كانت تمارسه الجماعات الأجنبية وطرف من البرجوازية المغربية.

كان بإمكان هذه المراقبة على النقل أن تُبقي في البلاد الرساميل التي تكونت فيها، رساميل كان ينبغي أن تستعمل لتنمية التوظيفات، الشيء الذي يسمح بسلوك سياسة اقتصادية جديدة ترمي إلى إحداث ظروف تطور وطني، وذلك لو صحبت هذه المراقبة تدابير أخرى ضد الجماعات الاحتكارية الاجنبية، وإصلاح زراعي يستحيل دونه أي تطور اقتصادي في المغرب، لكن هذا كان يقتضي السير بجرأة في طريق إصلاح زراعي جذري وتأميم المرافق الحيوية (كالمناجم والأبناك والتجارة الخارجية والمؤسسات الصناعية الكبرى ذات الطابع الاحتكاري الخ...) التي يبيح امتلاكها ــ اعتبارا لانتاج المعمرين الاجانب الزراعي ــ للرأسمال الأجنبي مراقبةً أكثر من نصف الانتاج الوطني، ووسائل التكديس الانتاجي بنسبة ما بين 70 و 80 في المائة على الأقل.

إلا أن هذا التوجه، وهو الوحيد الذي كان يؤدي الى احداث تغيرات لا تقلب، لم تسلكه حكومة ذلك الإبان. إن الأوهام المتعلقة بدور الرأسمال الأجنبي كانت لم تزُل حينذاك نهائيا حتى من ذهن عدد من العناصر التقدمية داخل الحركة الوطنية.

3) ولم ترجع التدابير المتخذة لصالح التصنيع بالنتائج المرجوة، وإنما أدت إلى بعض إنجازات جزئية ضعيفة المدى، إنجازات كان بعضها قابلا للنقاش.

حتى عهد الاستقلال كانت الزراعة والمناجم يشكلان ما يقرب من ثلثي الانتاج ـــ باستثناء التجارة والمصالح ـــ. أما صناعات التحويل فكانت تساهم بأقل من 15 في المائة في تكوين الانتاج الداخلي الضخم. وعلاوة على كونها لم تكن متممة للفرع المنجمي، عرفت تلك الصناعات تطورا غير متساو طبقا للفروع (الصناعات الغذائية والنسيج تشكل وحدها ثلثي الانتاج الصناعي)، كما عرفت تطورا فوضويا.

فتولد عن ذلك تضاد بين الفروع المجهزة تجهيزا عاليا وبين الفروع الناقصة التجهيز بالنسبة للطلب الموجود القادر على الأداء، طلب يغطيه إما جزئيا أو كليا استيراد المنتوجات المصنوعة، وكان هذا التطور الصناعي في أهمه من عمل الرأسمال الأجنبي، بينما رأى الرأسمال الوطني الخاص، الذي ظهر إلى الوجود مع الانفصال عن أشكال ما قبل الرأسمالية، رأى نفسه مبعدا عن الفرع الصناعي، باستثناء بعض المؤسسات الصغرى أو المتوسطة، بالأخص في التغذية والنسيج والأحذية والنقل على الطرق والبناء وحوالي 1949 و 1950، كانت مساهمة الرساميل المغربية في الشركات المجهولة الاسم تفوق 100 مليون من الفرنكات، أقل من خمسة في المائة.

بعد الاستقلال أعلنت الحكومة عن عزمها على ضمان الاستقلال الاقتصادي عن طريق التصنيع. وترقبت تحقيق بعض المشاريع الصناعية الهامة في إطار التصميم الخماسي (64ـــ1960)، مثل : احداث مركب الصلب، ومعامل لصناعة الأسمدة من الفوسفاط والأزوط والمواد الكيماوية كالحامض الفوسفوري، وكذا معامل للصناعة الخفيفة مثل الأغذية والنسيج الخ... أي في المجموع تحقيق أهداف توظيفية صناعية تقدر ب 160 مليون من الفرنكات (بما في ذلك المناجم) أثناء مدة خمسة أعوام.

وكان تدخل الدولة للاسراع بتصنيع البلاد مفهوما دائما كإضافة لنشاط الرأسمال الخاص الذي كان دوره يعتبر فاضلا، اللهم فيما يخص تطور بعض الصناعات الاساسية التي تشكل أهمية كبرى بالنسبة للأمة، وفيما إذا وقع «عجز في التوظيف الخاص» . وكانت هذه النظرية تريد إيجاد توجيه على «مكتب الدراسات والمساهمات الصناعية»، وهو مكتب نظمته الدولة عام 1958 للقيام بكل دراسة من شأنها أن تساهم في تطوير البلاد الصناعي، «وأن تساعد على تصنيعها».

وفي أوائل يناير 1960 اخذ هذا المكتب إسهاما في تسع مؤسسات (مجموع رأسمالها الاسمي 3.400 مليون من الفرنكات) على أساس معدل متوسط من مساهمة الدولة نسبته 40 في المائة، وتشتغل تلك المؤسسات بتركيب سيارات الشحن والسياحة والجرارات وقطع التغيير المكانيكية وصناعة عجلات المطاط وتكرير البترول، وصناعة خيوط القطن والنبات، وخدمة الفرشي، وكان يراد من هذا المكتب أيضا أن يساهم في تحويل المركبات الكيماوية والصلبية، أي ب 17 في المائة من تمويل التوظيفات الصناعية التي كان يترقبها التصميم الخماسي، في ست مؤسسات من مجموع التسعة المذكورة كانت مساهمة الرأسمال الأجنبي هي العليا، وفي شركات تكرير البترول تتقاسم الدولة مع احتكار الدولة الايطالية (ايني) الرأسمال بنسبة النصف لكل واحد من الطرفين.

ضعف وتناقض التوجيه المتخذ

واتُّخذت تدابير أخرى لتشجيع توظيف الرساميل في الصناعة. في عام 1959 تأسس «البنك الوطني للتطور الاقتصادي» كانت الدولة تملك فيها اغلبية الرأسمال، باشتراك مع بعض الجماعات المالية الاجنبية، وذلك قصد تطوير القرض للصناعة. وفي نهاية عام 1958 وقعت المصادقة على «ميثاق التوظيفات لاحداث إطار موافق للذين يقبلون توظيف رساميلهم في الفروع الصناعية ذات الأسبقية، (ومن المنافع الممنوحة لهم. رد الحقوق الجمركية على الأجهزة المستوردة إليهم، واعفاءات مختلفة من الضرائب، الحرية في نقل الأسهم والأرباح الى الخارج، الاذن بنقل منتوج تصفية التوظيف بعد 15 عاماً).

وبين 1958 وبداية 1960 ظهر بعض التطوير في سياسة الحكومة الصناعية، تطوير متجه نحو إنماء دور الدولة الا أن هذا الاتجاه كان مصحوبا في نفس الوقت بضعف خطير وبتناقضات حدَّتْ منه.

فمن جهة كانت هناك إرادة في توسيع رأسمالية الدولة : إن مكتب الدراسات والمساهمات الصناعية، لم يكتف بتقديم مساهمته القليلة، بل أخذ يطالب بقسط هام من الأسهم حتى ولو كان المعنيون بالأمر لا يرغبون في ذلك. في البداية طالب ب 34 في المائة ــ الشيء الذي يخوله حق الاعتراض في مجالس المساهمين ــ ثم فيما بعد، طالب ب 40 الى 50 في المائة، وفي بداية 1960، عندما بدأ التفكير في إنشاء بعض الفروع الأساسية، ولاسيما في الصناعة الكيماوية، كانت هناك فكرة تمويلها بنسبة 100 في المائة من طرف الدولة، وأخذ المكتب المذكور يبحث على استخراج أقصى الأرباح من توظيفاته لتخصيصها لتوسيع مساهماته.

لكن من جهة أخرى لم تكن نية الدولة موجودة لازالة الرأسمال الأجنبي من الفروع الحيوية التي كان يحتلها في الاقتصاد. كانت المشاريع الهامة للمكتب لا تترقب شروطا كبيرة لفائدة الرأسماليين الأجانب، اذ تمويل المشاريع هذه كانت تساهم فيها الدولة بنسبة ثلاثة أرباع ــ الشيء الذي يحصر بمثل هذا القدر أخطار التوظيفات الخاصة ــ كما أنها قدمت مساهمة في السوق الداخلية، ضمنتها وحمتها، مع فوائد أخرى.

إن هذه السياسة المتناقضة التي تبحث من جهة على التنقيص من التبعية الاقتصادية عن طريق التصنيع، والتي تسعى من جهة أخرى إلى إبقاء وتطوير التعاون مع الرأسمال الأجنبي، حكمت في الواقع على نفسها كسياسة ترمي إلى تطوير قطاع الدولة بطريقة «إصلاحية»، قطاع كان عاجزا عن جر الاقتصاد نحو تطور سريع ومستقل، دون أن تزال للجماعات الاحتكارية المصادر الهامة للتكديس الانتاجي، ومراقبة الفروع الحيوية للاقتصاد، وحرمت نفسها من وسائل التطور الأساسية لقطاع الدولة الذي كان بقدرته أن يلعب الدور الحاسم في انطلاق مجموع الاقتصاد.

ان هذا التردد وهذا الضعف كانا يعكسان بقدر ما، التناقضات الخاصة للبرجوازية الوطنية المغربية التي رأت نفسها اسيرة رغبتها في توسيع قاعدتها الاقتصادية على حساب الرأسمال الأجنبي، وأسيرة خوفها من مشاهدة البلاد تسلك طريق تطور تقدمي على اثر تغييرات لا يمكن قلبها. أما بعض العناصر التقدمية من الحركة الوطنية فقد ارتكبت غلطا : وهو الاعتقاد بأن مثل هذه التغييرات يمكن ان تقع دون دفعة شعبية عميقة وعاقبة هذا الغلط كانت عدم إثارة هذه الدفعة وتعبئة الجماهير حول آفاق واضحة وأهداف مدققة.

المشكل الاساسي للتركيبات الزراعية
لازال موضوعا كله

إن كون المشكل الزراعي بقي بدون حل يصور سلفا إخفاق كل سياسة تصنيعية وطنية.

في المغرب 70 في المائة من السكان يعيشون في البادية، ويمثل الانتاج الزراعي ما بين الثلث و 40 في المائة من الانتاج الداخلي.

إن الفرع الرأسمالي في الزراعة كان كله تقريبا من صنع الحماية الفرنسية. فزراعة المعمرين أقيمت في المغرب بفضل تأييد الدولة الأستعمارية على أشكال مختلفة، بما فيها سلب الأراضي المغربية. وغداة الاستقلال كانت توجد في البلاد 4.100 مزرعة يملكها المعمرون، تتعدى مساحتها 10 هكتارات، ويفوق مجموع مساحتها مليون هكتار — بما فيها الأراضي الراقدة — من أفضل اراضي المغرب وارتفع نسبيا بعد الاستقلال عدد الملاكين المغاربة الذين يستثمرون أراضيهم بأساليب رأسمالية، وبالأخص على اثر شراءأ ما يقرب من 300.000 هكتار من المعمرين، الشيء الذي جعل المساحة التي يملكها الملاكون المغاربة المنتمون لهذه الفئة تتعدى نصف المليون من الهكتارات. وينفق المعمرون الأجانب قسطا كبيرا من أرباحهم الخالصة خارج البلاد (نقل الأموال المؤذن لها بالخروج وحتى غير المؤذن لها)، وبما أن المعمرين كانوا يخشون مصادرة أملاكهم، امتنع معظمهم من التوظيف فيها ولو كان عن طريق إصلاح الأدوات أو تبديل ما لم يعد صالحا منها.

أما بقية الزراعة التي تعيش منها أغلبية الشعب الساحقة، فبقيت بقسط وافر، خاضعة لرواسب عتيقة، فالفلاحون المغاربة ينتجون بالأخص الحبوب الصالحة لصناعة الخبز، ومنتوجات المواشي، ولا يروجون في السوق سوى 30 في المائة من إنتاجهم، والباقي يخصصونه لاستهلاكهم، ولا يستهلكون إلا 15 في المائة من مجموع الواردات، كالنسيج والسكر والشاي بالاخص. أن الفلاح المغربي المحروم من الأراضي الخصبة والمتضرر من النمو الديموغرافي السريع، يعيش اليوم عمليا على شفا المجاعة.

تستعمل الأغلبية الكُبرى من المزارعين وسائل بدائية للانتاج وتحصر التركيبات الزراعية شبه الاقطاعية، مثل الخماسة والخبزة والعقود القائمة على الديون والرِّبا، انتشار كل تقدم اقتصادي وتقني، وتشكل الجماهير الفلاحية المحرومة كليا او جزئيا من الأرض الكافية لضمان الحد الادنى من الغذاء الضروري لحياة العائلات، 50 في المائة من العائلات القروية. إن التركيبات شبه الاقطاعية لا تُبقي الطرف الكبير من الفلاحين في حالة خضوع دائم لملاكي الاراضي والمواشي ووسائل العمل فحسب، بل تشكل أيضا عرقلة أساسية في وجه كل توظيف ضروري لتقدم الزراعة. كل الملاكين شبه الاقطاعيين يستهلكون على شكل اقتناء الكماليات او يمارسون المضاربة بقسط المحصول الزراعي الذي يعود لهم.

وأخطر من هذا كون قوة العمل الهائلة لسكان البوادي لا تستعمل إلا قليلا، إذ لا يشتغل الفلاحون في المتوسط سوى 100 أو 150 يوما في السنة، مع أن بإمكانهم ان يبذلوا عملا منتجا خلال 250 يوما في العام. وبما أن الفلاح الكادح يوجد دائما على شفا المجاعة، وبما أن رب الأرض التي يشتغل عليها هذا الفلاح يكتفي بجمع (بنفسه او بواسطة اعوانه غير

المنتجين) ما يعود له من محصول زراعي دون أن يوظف شيئا في وسائل العمل والجر، فإن الانتاجية بقيت قليلة جدا (من 5 الى 7 قناطير من الحبوب في الهكتار)، وليس بالامكان مع هذا تحقيق أي تقدم تقنيا كان او اقتصاديا.

إلا أننا نشاهد اليوم تحول بعض الملاكين شبه الاقطاعيين إلى مزارعين رأسماليين . ومن جهة أخرى فإن فئة الفلاحين الأغنياء أخذت تتعزز على حساب الفلاحين الصغار المرغمين على بيع أو كراء اراضيهم بأبخس ثمن. وهناك عدد من المغاربة شرعوا في شراء اراضي المعمرين الأجانب، كل هذه الظاهرات تتسبب في حدة عملية التمييز بين الطبقات الاجتماعية في البوادي، الشيء الذي يضع مشكلة الاصلاح الزراعي بكيفية أكثر إلحاحا.

حاولت الدولة، ابتداء من سنة 1957 ، أن تجدد أساليب إنتاج الفرع «التقليدي» في الزراعة، لكن دون أن تتطرق للتركيبات الزراعية. ذلك ما سمي «بعملية الحرث». اخذت الدولة تحرث بواسطة التراكتورات التي تملكها، مساحة كانت تنوي ان تبلغ سنويا مليونا من الهكتارات، وذلك بصفة تدريجية.

فنتج عن هذا شيء من الانماء في انتاج الأراضي التي عممتها تلك العملية. (وبلغت التنمية نسبة 2 او 3 قناطير في الهكتار). إلا أن البرنامج المحدد لم يتحقق كله. بل رأينا، ابتداء من 1958 و 1959 انخفاض تلك المساحة بحد كبير : انتقلت هذه المساحات من 167.000 هكتار 58ـــ1957 الى 290.000 عام 59ـــ1958، ثم انخفضت إلى 193.000 عام 60ـــ1959، والى 107.000 عام 62ـــ1961، والى 94.000 عام 63ـــ1962.

ومن وراء العوامل الثانوية لفشل عملية الحرث (وهي عوامل تقنية وإدارية الخ..)ظهرت عوامل أعمق، ألا وهي بقاء التركيبات الاجتماعية «التقليدية» وقواعدها الزراعية.

من الزاوية «الاصلاحية» فإن تجاوز هذه التركيبات سيحدث بنفسه بفضل مرور التراكتور على حدود الملكية، مرور يعتبر كخطوة أولى نحو تأسيس تعاونيات الانتاج.

إلا أن هذه النظرية المحافظة ـــ التي قبلت عملية الحرث ـــ برهنت ـــ كما بينتْ ذلك الأحداثُ ـــ على أنها أكثر واقعية للمحافظة على امتيازاتها، لأنها بقَبولها استعمال تراكتورات الدولة تتمكن بسهولة من إخفاء الطابع الضروري لاصلاح زراعي يتحقق على حساب المعمرين والملاكين العقاريين الكبار، حقا ان العملية اصطدمت ببعض مصالح الأعيان القرويين، إلا أنها تركت لهم إمكانية تطوير عداء ازاءها، ودلك باستغلالهم المَصاعب والمشاكل الناتجة عن تطبيق العملية هذه، خصوصا وهي عملية ناقصة. ونشاطهم في هذا السبيل، مع خيبة آمال الفلاحين المحرومين من الأرض احدث شيئا فشيئا عدم اهتمام إن لم نقل معارضة الجماهير الفلاحية لهذه العملية.

الى يومنا هذا لم تقع أية محاولة ولا أي شروع في تحقيق الاصلاح الزراعي. في عام 1960 استرجع قسط ضئيل من اراضي المعمرين ـــ 40.000 هكتار تقريبا ـــ وأسند الى الهيئات الزراعية التابعة للدولة لتسهر على تسييره. وفي 64ـــ1963 ظهر بأن الحكم يريد ان يتجه نحو شراء «اراضي الاستعمار الرسمي»، وهي اقل من 300.000 هكتار، أي الأراضي التي منحتها الحماية للمعمرين الاوروبيين على اثر سلبها من اربابها المغاربة. فوقع استرجاع 50.000 هكتار تقريبا في هذا النطاق، سلمت الى مكتب زراعي تابع للدولة، مكتب ظهر عمليا عاجزا عن السهر عليها كما يجب. ان نوايا الحكم الحالي تبدو كمحاولة لاحداث «منافس أمين» على شكل « شبه إصلاحات جزئية»، تسمح في نظره، بإبطال المطالب الفلاحية بإصلاح زراعي

جذري، وبتوسيع قاعدة الفئات المتوسطة من الفلاحين، وبتوطيد قواعد جزء من المعمرين الأجانب وبالأخص قواعد الملاكين العقاريين الكبار، القدماء منهم والجدد.

المرحلة الثانية ــ 60 ــ 1964
والتفاقم المستمر للتناقضات الاقتصادية والاجتماعية

لما طردت العناصر التقدمية من الحكومة، امتاز تطور سياسة الدولة الاقتصادية، ابتداء من 61ــ1960 بالتخلي عن كل اتجاه معادي للامبريالية وبالخضوع التام تقريبا الى مطالب الرأسمال الاجنبي والاوليغارشية الجديدة المنحدرة من الاقطاعية والبرجوازية العقارية والتجارية، وللفئات العليا من البرجوازية البيروقراطية.

والتدابير الاساسية التي ترسم هذا الطريق كانت : التخلي عن التصميم الخماسي لاعوام 64ــ1960، وتبني قانون جديد للتوظيفات بتاريخ فبراير 1961 (الذي ينص على اعتماد يتراوح ما بين 15 و 20 في المائة لفائدة توظيفات، ومختلف إعفاءات جبائية، وحق نقل الرأسمال الموظف أوتوماتيكيا في كل وقت)، وإلغاء الأغلبية في مساهمات الدولة في رأسمال البنك الوطني للتطور الاقتصادي الذي انتقلت مراقبته إلى الرأسمال الأجنبي، شراء الدولة للسكك الحديدية والطاقة الكهربائية بشروط جد مفيدة لبنك باريس وهولندا، والتقرب من أوروبا الستة والرغبة في إعطاء طابع تأسيس للعلاقات بين المغرب والسوق المشتركة، إذ المسؤولون الحاليون لا يخفون عطفهم على إبرام علاقة المشاركة مع هذه السوق.

إلا أن النتائج المحصل عليها لم تزد تأكيدا لضرر هذا الاتجاه.

إن ضياع زبدة المصادر الوطنية أخذ في الاتساع بدون مقابل : في 1962 و 1963 بلغ نقل الرساميل الى خارج المغرب سنويا ما يقرب من عشرين مليارا من الفرنكات، على سبيل «المساعدة التقنية». ويُقدَّر النقل الرسمي الخاص بمداخيل الرأسمال بما بين 13 و 14 مليارا من الفرنكات سنويا، دون اعتبار النقل الذي يقع بطريقة التهريب، وهو نقل يمكن أن يقدر بنصف القدر الرسمي، فيخرج إذن كل سنة من المغرب ما بين 45 و 50 مليارا من الفرنكات. وفي مقابل ذلك فإن التوظيفات الخاصة الآتية من الخارج لا تقدر إلا بقدر ضئيل جدا، أي بما يقرب من ملياريين من الفرنكات عام 1962، ومن أقل من ملياريين من الفرنكات عام 1963.

وعليه فإن الأزمة الحادة للأداءات الخارجية التي يجتازها المغرب الآن كانت منتظرة، لأنها ليست إلا علامة لداء أعمق، ألا وهو ذلك النهب الحقيقي الذي يخضع له الاقتصاد المغربي في ظروف استغلال طفيلي، دون توظيفات جديدة، ومرارا تجديد التجهيز والآلات.

خلافا لبلدان متخلفة أخرى، لم يعرف المغرب منذ استقلاله توظيفات هامة من الرساميل الشخصية من الخارج وهذا يفسَّر طبعا بأسباب اقتصادية، كضيق السوق الداخلية الخ...، ويفسر أيضا وبالأخص بأسباب سياسته الناجمة، على ما يبدو، عن تردد وتخوف أوساط الأعمال الدولية، من توظيف رساميلها في بلد يظهر لها بأن مستقبله غير محقق، وهذا الموقف الذي يقفه الرأسمال الأجنبي، وهو حلب البقرة دون العناية بتغذيتها يبين بوضوح أكثر الطابع الطفيلي والتقهقر الذي ينطبع به الاستعمار الجديد بالمغرب، والذي تنطبع به أيضا الفئات الاجتماعية التي يرتكز عليها هذا الاستعمار.

وما دامت الشروط الموضوعية والذاتية لم تتوفر، يمكن للتطور غير الرأسمالي ان يشكل مرحلة متوسطة

وفي نفس الوقت طريقا بديعية وجديدة للانتقال إلى الاشتراكية، طريق تطبيق على الظروف الخاضعة القائمة في البلدان المتحررة مؤخرا.

ويجد طريق التطور غير الرأسمالي تعبيرا له في ميادين اساسية ثلاثة مرتبطة ارتباطا متينا :

أولا : في ميدان مستوى التحولات الاجتماعية ــ الاقتصادية التي يتعلق عليها التطور السريع،

ثانيا : في ميدان مستوى إشكال النظم المناسبة للاقتصاد بالنسبة إلى تسوية مشكل التراكم الداخلي وتوجيه التوظيفات بالاخص،

ثالثا : في ميدان مستوى الأشكال التأسيسية التي تسمح بمساهمة أوسع الجماهير في البناء الاقتصادي والاجتماعي.

إن الأمر يتعلق إذن بشكيلة اجتماعية التقالية ومختلفة الطبع، توطد فيها مقتضيات تطور اقتصادي مستقل وسريع، بقدر تسويتها، الميول نحو تنمية سريعة ومطردة ومسيرة ذاتيا، تنمية تتعلق بدورها على ازالة الاشكال الرأسمالية في الاقتصاد تدريجيا، أشكالا يمكن أن تبقى قائمة ثانوية في المراحل الأولى من العملية.

من البديهي بان ليس هناك أثمنة ولا عقوبة في إحداث الظروف المؤدية إلى تطور غير رأسمالي، ولا في سير العملية نفسها.

إن إحداث الظروف المؤدية لمنظور غير الرأسمالي لا يمكن أن تفتح لنفسها سبيلا إلا عبر مسيرة ثورية معقدة، ويعني هذا أن ذلك يعلق قبل كل شيء على نضال القوى الاجتماعية المهتمة حيويا بتصفية الاستغلال والتعاسة والتي تشكل أغلبية السكان، أي على نضال العمال والفلاحين أولا. وهذا النضال مختلط مع حركة مجموع الأمة، مؤكدا سيادتها على الصعيد الاقتصادي ضد رواسب السيطرة الأجنبية، حركة يمكن أن تشمل في بعض المراحل حتى الفئات غير الشعبية مثل الفئات البرجوازية، التي تشعر بضرر مصالحها الطبقية من طرف بعض أشكال السيطرة الأجنبية، إلا أن الحركة لا يمكن أن تبلغ إلى نهايتها، أي إلى تحويل جذري فاصل يقلب ميزان القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بين الرأسمال الأجنبي وحلفائه الداخليين من جهة، وبين الطبقات والفئات الاجتماعية الطامحة إلى تصفية التخلف من جهة أخرى، إذا ما لم تكن تلك الحركة مسيرة من طرف القوى الأكثر تقدما في المجتمع، وبقدر ما تزداد الحركة جذرية في أهدافها، يرى بعض حلفائها غير الشعبيين خطرا على مصالحهم الطبقية، فينسحبون منها وينقلبون عليها في الوقت الذي يبدو لهم فيه بالذات بأن النظام الرأسمالي أصبح هو المهدد جوهريا كنظام للتطور الوطني الواسع في عملية الكفاح من أجل استقلال الاقتصاد الوطني لا ينبغي أن يرهن الوجه الديمقراطي المعادي للاقطاعية وللأوليغارشية، وجها يشكل في هذه المرحلة الفحوى الاجتماعي المتقدم لحركة التحرر. إن تسوية التناقض الجوهري يفرض هذا الوجه وتطويره.

ويمكن أن تتحقق هذه الاشكال من الاتحاد الوطني المناوئ للامبريالية وللاقطاعية في نظام من «الديمقراطية الوطنية» يكون فيها الحكم السياسي حكما وطنيا وديمقراطيا يعكس تلاقي مصالح مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية المعنية بتحقيق الاستقلال الاقتصادي وبتصفية بقايا الاقطاعية وازالة الاوليغارشية عن مواقعها. لكن لا يُزيل تحالف مختلف القوى الوطنية تضاد المصالح بينها ولا يزيل التمييز في المطامح المتعلقة بنوع التنظيم الاقتصادي والاجتماعي للأمة. إن تسوية مشكل التناقض الجوهري الذي يجعل أغلبية الأمة تتعرض إلى الامبريالية وحلفائها الداخليين لا يسوي بحد ذاته التناقضات الأخرى في المجتمع، بل ستبقى تلك التناقضات

قائمة وستتطور داخل نظام الديمقراطية الوطنية نفسه، خصوصا وأن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي ستنتج عن انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، يمكن ان تخلق ظروفا أفضل من ذي قبل للتراكم الرأسمالي لدى الطبقات الوطنية التي تملك الثروات ووسائل الانتاج، كتوسيع السوق الداخلية الناتجة عن إصلاح زراعي، وحماية الاقتصاد الوطني حماية قوية، وازالة العراقيل شبه الاقطاعية التي تثقل على طرف كبير من الملكية العقارية، وتوسيع ممكن للملكية الزراعية الصغير التي ستبحث عن الانقلاب إلى ملكية متوسطة إلخ...

ويستنتج من ذلك أن النزاع، داخل نظام الديمقراطية الوطنية، بين القوى الأكثر تقدما في المجتمع، التي تسعى إلى تصفية استغلال الانسان للانسان، وبين القوى التي تريد إبقاء الأشكال الرأسمالية في الاقتصاد، يمكن أن يتسع هذا التناقض ويكتسي اشكالا مختلفة، لا يمكن تسوية هذا التناقض بصفة نهائية لصالح القوى التقدمية الا بدلالة درجة المساهمة الفعلية للجماهير الشعبية في حكم الدولة بواسطة منظماتها، وكذلك على شكل مراقبة الحكم الاقتصادي والسياسي على جميع الدرجات، وعلى شكل إشراك تلك الجماهير إشراكا متينا في تسيير الاقتصاد، ففي هذا النطاق فإن ديالكتيك الاتحاد والكفاح في الاقتصاد والسياسة والايديولوجية ستجد مجالا خصبا وبديعيا للنشاط.

التحولات الاجتماعية الضرورية
وأشكال تنظيمية جديدة للاقتصاد وللمجتمع

إن مشاكل التطور الاقتصادي الوطني لا يمكنها أن تسوى إلا حينما تزول نهائيا التركيبات القديمة المنحدرة من الاستعمار، امتدادا لوضعية التبعية الاقتصادية التي وضعت الامبريالية بلادنا فيها.

ان حصر كل تطور للاقتصاد الوطني منذ الاستقلال آلت من كون حصة واسعة من الفائض الاقتصادي — حصة كان ينبغي توظيفها — قد أصبحت عقيمة لما استولى عليها الرأسماليون الأجانب والأوليغارشية المحلية، والبرجوازية الوطنية التي لم تجد أمامها مناسبة للتوظيف المنتج، لأن السوق الداخلية التي هي فلاحية في أساسها، محدودة بالركود الزراعي وبعلاقات انتاج معادية لتنمية اقتصادية سريعة.

فالدخل المرتفع للطبقات المسيطرة يبذر في استهلاك ترفيهي وفي عمل غير منتج، وقسط وافر من المصادر يبتلع من طرف اداة دولة بيروقراطية غير منتجة.

وينبغي الاضافة إلى كل ذلك بأنه من غير الممكن في الظروف الاجتماعية الراهنة، تحريك الاحتياطات الطاقية الهائلة والخلاقة الكامنة في الشعب ، والضرورية لتنمية التراكم والتوظيف، إن التركيب الاجتماعي الموجود يمنع تعبئة القوى المنتجة.

يمكن تلخيص الانقلابات الضرورية للتركيب الاقتصادي والاجتماعي كما يلي :

1 — تصفية العلاقات ذات النوع الاستعماري القديم والجديد في القطاع الرأسمالي من الاقتصاد، وذلك بالامتلاك الوطني للفروع والمؤسسات التي تراقبها الجماعات الاحتكارية الأجنبية.

2 — تصفية الهياكل الاستعمارية وشبه الاقطاعية في الزراعة بواسطة إصلاح زراعي جذري عميق لفائدة الفئات الفقيرة من الفلاحين، الشيء الذي سيسمح بإحداث الظروف للتوسع الزراعي، ولتعبئة اليد العاملة القليلة الاستغلال للقيام بأعمال منتجة، ولتوسيع السوق الداخلية.

وفي نهاية هذه التحولات، سيشتمل التركيب الاقتصادي الوطني على أربعة فروع.

أ ــ فرع الملكية الجماعية والوطنية للدولة.

ب ــ فرع صغير ومتوسط للانتاج الفردي الفلاحي والصناعي التقليدي.

ت ــ فرع رأسمالي.

ث ــ فرع تعاوني في الزراعة والصناعة التقليدية إلخ... يكون متطورا قليلا أو كثيرا.

ان جوهر التطور غير الرأسمالي هو توسيع الأشكال غير الرأسمالية في الاقتصاد (فروع الملكية الاجتماعية والتعاونية)، وهو استعمال وابتلاع الفرع الرأسمالي تدريجيا وكذلك فروع الانتاج الفردي من طرف الفروع غير الرأسمالية.

ويشتمل الفرع الأول على المؤسسات المؤممة وكذا التي ستشيدها الدولة لا سيما في الصناعات الأساسية. فإلى هذا الفرع يرجع دور السيطرة في تطور مجموع الاقتصاد ومن أجل ذلك ينبغي توفر شرطين اثنين :

1 ــ ينبغي لقطاع الدولة أن يتطور على أساس علاقات الملكية الوطنية للدولة، تطويرا ديمقراطيا تراقبه الشغيلة.

2 ــ وبما أن هذا القطاع يشكل محرك التطور، لا سيما في الفرع الصناعي، فينبغي له أن يتطور بأسرع من القطاع الرأسمالي : فمساهمته النسبية والمطلقة في حجم الانتاج والتوظيف يجب أن ترتفع بأسرع من القطاع الرأسمالي.

ويتجلى طابع المراقبة العمالية ومساهمة العمال في تسيير مؤسسات فرع الملكية الوطنية للدولة بضرورة محاربة كل بيروقراطية في تسيير قطاع الدولة، ومحاربة كل محاولة ترمي الى تسخير انتاج كد وتضحيات الأمة جمعاء لصالح جماعة من المحظوظين بواسطة أداة الدولة أو الرأسمال الخاص. وهذا الخطر الاخير من الواقعية بمكان، خصوصا وهو يقتضي، لمدة ما، أشكالا رأسمالية في الاقتصاد بجانب فرع الملكية الاجتماعية، ثانيا يمكن أن يكون ذلك، أن يصبح وسيلة لأن يهتم العمال مباشرة بتطور وبحسن تسيير المؤسسات الوطنية، قصد تشجيع وتطوير البحث على أحسن الأساليب في الانتاج والتسيير ورفع روح المبادرة والمسؤولية في أوساط الطبقة العاملة.

وبرمجة تطور الاقتصاد، القائمة بالأخص على توسيع فرع الملكية الاجتماعية، ينبغي أن تدمج أيضا بصفة غير مباشرة الفروع الخاصة التي ستبقى مدة من الزمان : وتكون هذه الفروع مراقبة وموجهة بطرق مختلفة كتقديم الطرود وطلبات الدولة (بيعا وشراء) وسياسة الأسعار، وتأسيس الشركات المزدوجة تكون ملكيتها وتسييرها بين يدي الدولة والرأسماليين الفرديين، لكن يلزم أن يتجه الميل الجوهري للتطور نحو إزالة الأشكال الرأسمالية في الاقتصاد تدريجيا.

وتكتسي تعبئة القوى الشعبية في عملية البناء الاقتصادي وجها فاصلا في التطور السريع، ومن هنا تأتي أهمية الأشكال التأسيسية التي تساعد على تلك التعبئة وهي ضرورة ضمانة مساهمة أوسع الجماهير في مراقبة وتسيير السلطة الاقتصادية والسياسية على سائر المستويات.

ــ المساهمة في المؤسسات السياسية على الصعيد الوطني والاقليمي والمحلي.

ــ المساهمة في المؤسسات الاقتصادية بما فيها تأسيس منظمات ديمقراطية لتسيير الأدوات التقنية

للتطور الصناعي والزراعي.

وفي نهاية الأمر فان تعبئة الجماهير الشعبية من أجل النضال لخلق ظروف تطور اقتصادي سريع ومستقل، لضمان البناء الاجتماعي، هي طريق النجاة بالنسبة للبلدان التي تحررت مؤخرا.

عبد العزيز بلال

— ✡ ✡ —

ممنوعات الثقافة المغربية

بيان من جمعية قدماء تلاميذ ثانوية الامام الأصيلي

مرة اخرى تغيب القضية الفلسطينية كفعالية عن اصيلة حتى اشعار آخر.

في اواخر غشت الماضي رفضت السلطة المحلية السماح بانجاز الايام الثقافية الفلسطينية المقررة بدعوى عدم مناسبة التوقيت، والآن يتكرر الرفض نفسه بصيغة طلب التأجيل ولنفس الدعوى في حق اللقاء الثقافي الثامن للجميعة.

لقد تمت اتصالات عديدة ومتوالية من طرف المكتب الاداري للجمعية مع باشا المدينة قصد الحصول على الترخيص لانجاز اللقاء، وبعد ما يقارب الاسبوعين من التسويف والمماطلة تلقى المكتب يوم الخميس 14 /7/ 1983 جوابا شفويا غير مباشر يقول بوجوب تأجيل اللقاء حتى اشعار آخر...

ان السيد الباشا يتملص مرة اخرى متدرعا بالحساسية الخاصة للقضية الفلسطينية على المستوى الرسمي وبطبيعة الظروف المرحلية... تلك الظروف التي من اجلها بالذات اختارت الجمعية القضية الفلسطينية كموضوع مركزي للقائها الثامن...

هكذا — اذن — تصادر فلسطين حتى في اصيلة، ويحرم الجمهور من التواصل والحوار حول قضيته المركزية.

تصادر فلسطين ويبقى الصيف الوطني في اصيلة مسرحا لاستجمام مثقفي الجهة الأخرى.

ولكن الجمعية متشبثة بلقائها الثقافي، وتدعو كافة المثقفين الوطنيين والهيئات والجمعيات الثقافية الى التضامن الفعلي والمساهمة معها في الملتقى الثقافي القادم المزمع عقده في أواخر غشت 1983.

المكتب الاداري